Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية
MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

الهوية في الفكر السياسي العراقي المعاصر

م.م بتول طارق إسماعيل

دكتوراه في الفكر السياسي

قسم الاستراتيجية– كلية العلوم السياسية– جامعة النهرين
batool.tariq@nahrainuniv.edu.iq

استلام البحث: 11-06-2026 مراجعة البحث : 11-07-2026 قبول البحث: 05-08-2026

الملخص

يهتم هذا البحث بدراسة وتحليل إشكالية الهوية في الفكر السياسي العراقي المعاصر ؛ وفق منهج تفكيكي يبدأ برصد الأسباب كافة السياسية والتاريخية والاجتماعية؛ التي كان لها دورها في تعقيد هذا المفهوم وإنتاج أزماته المتلاحقة في الفكر والواقع العراقي، وعليه فإن هذا البحث ينقسم الى محورين رئيسن يركز الأول منهما على تشخيص المحددات و الاسباب الجوهرية لأزمة الهوية والتي في مقدمتها مأزق بناء الدولة والمواطنة وتوظيف التعددية بشكل تصادمي، بينما المحور الثاني فيبحث في مشاريع ورؤى فكرية عراقية قدمت معالجات مختلفة لإشكالية أزمة الهوية في العراق، منها مشروع (ميثم الجنابي) المتمثل في الأستعراق كفلسفة لإعادة إنتاج الذات العراقية المستقلة، ومشروع (رشيد الخيون) المرتكز على قراءة الإرث التاريخي والديني كأداة للتصالح مع التعددية.

الكلمات المفتاحية: الهوية، الفكر السياسي العراقي، الاستعراق، الذاكره التأريخية، الاعتراف.

Abstract:
This research examines the problematic of identity in contemporary Iraqi political thought through a deconstructive approach that seeks to identify the political, historical, and social factors that have contributed to the complexity of the concept of identity and the recurrent crises associated with it in Iraqi thought and political reality. The research is structured around two main themes. The first focuses on diagnosing the fundamental determinants and underlying causes of the identity crisis, particularly the challenges of state-building and citizenship, as well as the confrontational politicization of pluralism. The second examines a number of Iraqi intellectual projects and perspectives that have offered different approaches to addressing the problem of identity in Iraq. Among these are Mitham Al-Janabi's project of Isti 'raq, presented as a philosophical approach to reconstructing an independent Iraqi self, and Rashid Al-Khayoun's project, which is based on critically engaging with the historical and religious heritage as a means of reconciling with pluralism. The research argues that addressing the Iraqi identity crisis requires an inclusive conception of identity grounded in citizenship, historical memory, recognition, and the acceptance of social and cultural pluralism.
Keywords : Identity ; Iraqi Political Thought ; Isti'raq ; Historical Memory ; Recognition.

المقدمة:

تُمثل مسألة الهوية في الفكر السياسي العراقي العراقي واحدة من أهم الإشكاليات المعرفية التي شغلت الفضاء العراقي العام على المستويين الثقافي والسياسي؛ وذلك نظرًا لتشابك سياقاتها التاريخية وتعددية أبعادها الاجتماعية، وعليه؛ فإن هذا البحث ينطلق من فرضية أساس تؤكد على أن أزمة الهوية في العراق لم تكن نتاجاً لتنوعٍ اجتماعي طبيعي بل هي انعكاس لأزمات

بنيوية بدأت منذ نشأة الدولة الحديثة، هذه الازمات أدت إلى تراجع الهوية الوطنية الجامعة لصالح الهويات الفرعية، لذا يسعى البحث إلى تفكيك هذه المعضلة عن طريق تسليط الضوء على الأسباب الجوهرية التي أنتجت هذا المأزق، فضلا عن تقديم مشاريع فكرية من قبل مفكرين عراقيين أرادوا عن طريقها إعادة صياغة المفهوم وتأصيله وتطبيقة على ارض الواقع، وتتجسد هذه المشاريع في أطروحة (الاستعراق) عند المفكر (ميثم الجنابي)، ومنهج تفكيك الإرث التاريخي والديني لدى (رشيد الخيون).

وتكمن أهمية هذه الدراسة في رصد التباين المنهجي والمعرفي بين هذه الرؤى، وبيان قدرتها على تقديم مقاربات واقعية لترميم الهوية الوطنية في ظل واقع سياسي عراقي مأزوم ومعقد.

اشكالية البحث: تتركز إشكالية البحث في معرفة الطروحات والمشاريع الفكري التي طرحها المفكرين والكتاب العراقيين في معالجتهم لمسألة الهوية في الفكر العراقي المعاصر بدءًا من معرفة الاسباب الى تقديم الحلول لها؟ ولكل منهم رؤية مختلفة عن الاخر قد تتشابه في جانب وتختلف في أخر، وعليه فإن التساؤل المركزي للبحث يتمثل في السؤال الاتي: كيف عالج الفكر السياسي العراقي المعاصر مسألة الهوية؟ وماهي ابرز الطروحات الفكرية التي قدمها المفكرين والكتاب العراقيين؟

فرضية البحث: إنطلقت فرضية البحث من فكره مفادها: (تباينت الطروحات والمشاريع حول مفهوم الهوية في الفكر السياسي العراقي المعاصر تبعًا لاختلاف المرجعيات الفكرية التي انطلق منها الباحثين فمنهم من إستند إلى الإرث الحضاري والثقافي والديني، ومنهم من ركز على معالجة التراث الديني_الإجتماعي، ومع إختلاف هذه الرؤى في معالجاتها الا أنها كانت تهدف لوضع مشروع هوية وطنية جامعه؛ يعيش في ضلها ذلك التنوع بما يعزز الإستقرار المجتمعي والسياسي العراقي).

أهداف البحث: تتركز أهداف البحث فيما يلي:

1_ بيان أهم الطروحات الفكرية السياسية العراقية التي عالجت مسألة الهوية في الفكر السياسي العراقي المعاصر.

2_ تحليل كيف حالت الهويات الفرعية دون التوصل الى هوية وطنية شامله؛ تكون هي الحصن الأمن ضد المؤثرات التي حالت ولازالت دون إستقرار العراق على المستوى الأمني والفكري.

3_تحليل وتقييم تلك الطروحات ومدى ملاءمتها للواقع العراقي المعاصر، وهل من الممكن نجاحها على أرض الواقع في بناء دولة قوية تمتلك إستراتيجية قوية تعمل على إنتاج هوية وطنية جامعة لها قدرة على أستعياب التنوعات كافة؛ ضمن هوية الوطن من ناحية التسامح، والتعايش، والأعتراف بالأخر؟

<u>هيكلية البحث:</u> وعليه فإن هيكلية البحث تتركز في المحورين الاتيين:

المحور الأول جاء تحت عنون: المحددات التأريخية والسياسية والمؤسساتية لازمة الهوية.

اما المحور الثاني فجاء تحت عنوان: المشاريع الفكرية العراقية لاعادة انتاج الهوية العراقية.

المحور الأول: المحددات التأريخية والسياسية والمؤسساتية لازمة الهوية:

تعد أزمة الهوية محصلة لتفاعل معقد بين محددات عدة تأريخية وسياسية وأطر مؤسساتية كان لها دورها في عدم وجود هوية وطنية عراقية جامعة، وبدأت هذه الازمة منذ لحظة تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام1921م، اذ تمثلت بفرض دمج مجتمعي بين الولايات المختلفة (الموصل، بغداد، البصرة) بصورة قسرية، فضلا عن مشكلة الولاءات الفرعية التي لم يتم ادارتها بصورة تعود بالفائدة على إستقرار المجتمع بل اصبحت أداة للتسيس والصراع لاسيما في أوقات الازمات والحروب كما سنأتي على ذلك. وعليه فإن هذا المحور يبحث في نقاط عدة منها:

أولًا: الهندسة الاستعمارية والدمج السياسي والإداري في تأسيس الدولة العراقية عام 1921م:

لقد تشكلت الدولة العراقية الحديثة في سياق تاريخي بدأ بانهيار الدولة العثمانية وتدخل القوى الاستعمارية الأوروبية في إعادة بناء الشرق الأوسط وفق سياساتهم منها قيامهم بتأسيس نظام سياسي جديد في العراق على يد بريطانيا التي قامت بإحتلاله اثناء الحرب العالمية الأولى، إذ انتقلت تدريجيًا من الإدارة العسكرية المباشرة إلى نظام الانتداب ومن ثم الحكم غير المباشر وصولًا إلى تنصيب**(فيصل بن الحسين)** ملكًا على العراق في اغسطس/1921م، وبذلك فإن الدولة العراقية الحديثة لم تنشأ نتيجة مسار داخلي طويل لبناء الأمة والدولة بل نتيجة لتفاعلات عدة منها الإحتلال البريطاني الذي عمل على تحقيق مصالحه بغض النظر عن مصلحة الشعب، فضلا عن الواقع الاجتماعي والسياسي المحلي[1].

كما وإن هذا التدخل البريطاني في الشأن العراقي الداخلي أتضح من ناحية تحديد شكل ومؤسسات النظام السياسي فضلا عن شخصياته القيادية منها ذلك المتعلق بمؤتمر القاهرة عام 1921م الذي أدى إلى بلورة شكل النظام الملكي الدستوري ومنها تم تنصيب فيصل ملكًا على العراق، وعليه فإن عملية بناء الدولة العراقية واجهت منذ البداية صراعًا على السلطة بين الملك والنخب العراقية والسلطة البريطانية[2].

1_ عضيد داويشه، العراق : تاريخ سياسي من الاستقلال إلى الاحتلال، ترجمة سامر طالب، ط1، بيروت : مركز الرافدين للحوار، 2019، ص ص13_15.
2_المصدر السابق، ص17.

لقد تم تشكيل الدولة العراقية الحديثة على أساس جمع ولايات عثمانية تطورت تاريخيًا ضمن وحدات إدارية وإجتماعية مختلفة كما وضحنا سابقا، إذ أدى إدماج هذه المناطق في إطار سياسي واحد إلى ظهور تحدي تمثل في كيفية بناء رابطة وطنية مشتركة تكون لها القدرة على تجاوز الانتماءات المحلية والدينية والقومية، ولذلك فإن مشكلة الهوية لم تكن مجرد نتيجة لاحقة لقيام الدولة بل كانت جزءًا من التحدي الذي واجه عملية بناء الدولة منذ نشأتها، إذ إن الإدارة البريطانية قامت بدراسة المجتمع العراقي وتصنيفه بدرجة كبيرة وفق الهويات القومية والطائفية، كما أدخلت مفهوم «الأقلية» إلى الخطاب الإداري والقانوني للدولة[3].

وتتضح أهمية هذه المسألة اي أزمة الهوية في إن بناء الدولة لا ينفصل عن بناء الشعور بالمواطنة فعندما تنشأ المؤسسات السياسية (من الأعلى) دون مشاركة إجتماعية واسعة (من القاعدة) في تحديد شكل الدولة وقواعد الانتماء إليها فإن شرعية الدولة تصبح مرتبطة بالمؤسسات والنخب الحاكمة أكثر من إرتباطها بشعور المواطنين بأنهم شركاء في تكوينها، ومن هنا يمكن القول إن أحد جذور أزمة الهوية العراقية يكمن في التفاوت بين بناء الدولة بوصفها جهازًا سياسيًا وإداريًا وبين بناء الأمة بوصفها جماعة سياسية تشعر بوحدة الانتماء والمصير[4].

مع ما سبق فلا يمكن أن يتحمل الاستعمار البريطاني وحده مسؤولية أزمة الهوية العراقية لانه لم يكن الوحيد الذي شارك في عملية بناء الدولة بل كانت للنخب العراقية والتكوينات الاجتماعية الموجودة دورا في ذلك، ولذلك؛ فإن الأدق علميًا هو الحديث عن الهندسة الاستعمارية لعملية بناء الدولة وعن أثرها في إنتاج بنية سياسية واجتماعية لم تستطع دمج مختلف الجماعات بصورة كاملة ضمن مفهوم وطني متساوٍ للمواطنة.

ثانيًا: تسيس الولاءات الفرعية:

أرتبط المحدد التاريخي الثاني لأزمة الهوية العراقية بتسيس الولاءات الفرعية داخل المجتمع والدولة، ويقصد بالولاءات الفرعية " **تلك الروابط التي تتأسس على الانتماء الطائفي أو القومي أو العشائري أو المناطقي، والتي يمكن أن تتقدم في بعض الظروف على الانتماء الوطني العام**" ، ولا يعني وجود هذه الانتماءات بالضرورة تعارضها مع الهوية العراقية؛ إذ يمكن للفرد

3_Güldem Baykal Büyüksaraç, “Unheard Voices: State-Making and Popular Participation in Post-Ottoman Iraq,” Ethnic and Racial Studies, Vol. 38, No. 14, 2015, pp2553.

4_ Büyüksaraç, op.cit., pp. 2555.

أن يجمع بين انتمائه الديني والقومي وانتمائه الوطني، لكن المشكلة تظهر عندما تتحول هذه الانتماءات إلى أساس لتنظيم المجال السياسي وتوزيع السلطة والموارد، كما وإن المجتمع العراقي شأنه شأن المجتمعات الإنسانية متعدد الانتماءات الفرعية القومية والدينية والمذهبية والإجتماعية، شكل أحد التحديات الأساس التي واجهت الدولة آنذاك تمثلت في كيفية الانتقال من هذه التعددية الاجتماعية إلى فكرة أمة سياسية واحدة[5].

أما البنية العشائرية فقد كان لها دورًا مهمًا في عملية بناء هذه الدولة الناشئة التي لم تكن تمتلك منذ البداية القدرة المؤسسية الكافية للوصول المباشر إلى أجزاء المجتمع جميعها، الأمر الذي دفع السلطة إلى الاعتماد على شيوخ العشائر والوجهاء المحليين في إدارة المناطق الريفية والمحافظة على النظام، وهذا النوع من العلاقة أدى إلى استمرار أهمية الروابط التقليدية في الحياة السياسية ليكون بديلا عن رابطة المواطنة الحديثة بصورة كاملة، وأسهم هذا النمط من بناء المؤسسات في ربط الدولة بالنخب الاجتماعية والسياسية القادرة على تمثيل جماعاتها؛ بدل ترسيخ علاقة مباشرة ومتساوية بين الدولة والفرد بوصفه مواطنًا[6]، كما أن الانقسام الطائفي أصبح بمرور الوقت أحد أهم أشكال الولاء السياسي في العراق إذ إن العلاقة بين الطائفية والدولة العراقية الحديثة تعود إلى مرحلة تأسيس الدولة نفسها[7].

وعليه فمنذ ذلك الوقت اصبح للانتماء الفرعي القدرة على أداء وظيفة سياسية تتجاوز الوظيفة الاجتماعية، فعندما لا توفر الدولة إطارًا مؤسسيًا كافيًا لضمان المساواة والتمثيل السياسي تميل الجماعات فيها للاعتماد على هوياتها الفرعية للحصول على الحماية والموارد والتمثيل، ومن هنا يتضح أن أزمة الهوية العراقية لم تنتج عن التنوع الاجتماعي بحد ذاته، فالتنوع يمكن أن يكون عنصر قوة في بناء الدولة اذا ما تمت إدارته بصورة صحيحة ويكون عامل ضعف إذ لم تستطع المؤسسات السياسية تحويل هذا التنوع إلى تعددية مواطنية تقوم على المساواة والعدالة.

ثالثًا: طبيعة الأنظمة الاستبدادية واحتكار النخب الحاكمة للسلطة(2003–1921)

يعد نمط الحكم وطبيعة النخب السياسية من أبرز المحددات السياسية لأزمة الهوية العراقية؛ إذ منذ تأسيس الدولة عام 1921م، مرت البلاد بمراحل سياسية متنوعة بدأت بالنظام الملكي ثم النظام الجمهوري بعد ثورة 1958م، ثم مرحلة حكم

5_عضيد دويشه، مصدر سبق ذكره، ص ص165_168.

6_Büyüksaraç, op.cit., pp. 2555_2556.

7_ عضيد دويشه، مصدر سبق ذكره، ص 38.

حزب البعث منذ 1968م، وصولًا إلى سقوط حكمه عام 2003م، وعلى الرغم من الإختلافات الكبيرة بين هذه الأنظمة فإن أحد المشكلات المشتركة تمثلت في ضعف المشاركة السياسية الواسعة وتركز السلطة في أيدي نخب محدودة ولم تنجح تجربة الحكم في بناء مؤسسات تمثيلية لها القدرة على استيعاب الصراعات الاجتماعية والسياسية [8].

وقد كان لهذا التحولات أثر مباشر في عملية بناء الهوية الوطنية فالدولة عندما تصبح مرتبطة بنظام سلطوي أو بنخبة حاكمة محددة فإن مفهوم الوطنية يتحول من هوية جامعة إلى أداة للشرعية السياسية، وفي هذه الحالة ينظر لمعارضة النظام كأنها معارضة للدولة أو للوطن وهذا الأمر يضعف التمييز بين الدولة والنظام السياسي، وهذه الإشكالية كانت واضحة بصورة جلية في ظل الأنظمة التي سعت إلى احتكار المجال السياسي والإعلامي والتنظيمي[9].

وعليه فإن الأنظمة الاستبدادية أسهمت في أزمة الهوية عبر آليتين مترابطتين: الأولى هي احتكار السلطة وإضعاف المشاركة السياسية، والثانية هي ربط الدولة بالنظام الحاكم والنخبة السياسية وعندما سقطت الأنظمة المتعاقبة، بقيت آثار هذه العلاقة قائمة في الذاكرة السياسية والاجتماعية واضحت الجماعات أكثر ميلًا للبحث عن ضمانات خارج إطار الدولة المركزية.

رابعًا: نظام المحاصصة المكوناتية بعد عام 2003م:

لقد شكل سقوط النظام السياسي السابق عام 2003م تحولًا جذريًا في بنية الدولة العراقية لكن هذا التحول من النظام السلطوي إلى النظام التعددي لم يحل أزمة الهوية، بل إن هذا النظام السياسي الجديد إتجه إلى إعتماد ترتيبات مؤسساتية وسياسية قامت على تقاسم السلطة بين المكونات القومية والطائفية الرئيسة.

ويُعرف هذا النظام بمصطلح المحاصصة (الطائفية/ المكوناتية) وهو نظام يقوم عمليًا على توزيع المناصب والموارد السياسية بين ممثلي الجماعات القومية والطائفية الرئيسة، إذ إن نظام تقاسم السلطة العراقي تشكل عن طريق سلسلة من المؤتمرات التي عقدتها القوى السياسية العراقية في المنفى منذ تسعينيات القرن الماضي وحتى عام 2003 م، وكان مؤتمر صلاح الدين

8 _عضيد داويشه، مصدر سبق ذكره، ص ص14_15.

9_ Duygu Dersan Orhan, "Us" and "Them" Dichotomy Within: Iraqi Identity Building During the Saddam Era," Atılım Sosyal Bilimler Dergisi, Vol. 1, 2011, p. 93.

عام 1992 من أبرزها إذ تم فيه توزيع المناصب على أساس تقديرات نسب الطوائف والمكونات، كما تشكل مجلس رئاسي يمثل الشيعة والسنة والكرد وقد أصبحت هذه المبادئ لاحقًا أساسًا للنظام السياسي بعد عام 2003م [10].

وبعد الاحتلال الأمريكي تم تشكيل مجلس الحكم العراقي على أساس التوازن بين القوى السياسية التي مثلت الجماعات الرئيسة؛ وقد أدى هذا الترتيب إلى إدخال منطق التمثيل المكوناتي إلى قلب العملية السياسية الجديدة، ومن الناحية النظرية كان الهدف من هذا الترتيب منع عودة الاستبداد وطمأنة الجماعات المختلفة إلى أن مصالحها السياسية ستكون ممثلة في الدولة، لكن النتائج العملية للنظام كانت أكثر تعقيدًا إذ أدى تحويل المكونات الاجتماعية إلى وحدات سياسية الى ترسيخ فكرة **"أن الفرد لا يصل إلى السلطة أو الموارد السياسية بوصفه مواطنًا عراقيًا وإنما بوصفه عضوًا في جماعة طائفية أو قومية"**، وهذا ما يجعل نظام المحاصصة مرتبطًا بصورة مباشرة بأزمة الهوية إذ إنه ينقل الانتماء الفرعي من المجال الاجتماعي إلى المجال المؤسساتي، وهنا تظهر المفارقة المركزية في نظام المحاصصة؛ فهو من جهة محاولة لتجنب هيمنة جماعة واحدة على الدولة؛ لكنه من جهة أخرى قد يؤدي إلى تثبيت الجماعات بوصفها وحدات سياسية دائمة، فإذا كانت المؤسسات السياسية تفترض مسبقًا أن المجتمع يتكون من مكونات متنافسة فإنها قد تساهم بصورة غير مباشرة في إعادة إنتاج هذه الانقسامات بدل تجاوزها، كما أن نظام المحاصصة أدى إلى تعزيز دور النخب السياسية التي تقدم نفسها بإنها ممثلة للمكونات [11].

وبالتالي فإن المحاصصة لا تعمل فقط بعدها آلية لتوزيع المناصب وإنما يمكن أن تؤثر في تصور المواطن لذاته وللدولة فعندما تصبح الوظائف والمناصب والموارد السياسية مرتبطة بالمكون، فإنها تعزز إدراك الفرد بأن انتماءه الطائفي أو القومي يمثل قناة مهمة للحصول على حقوقه السياسية؛ وهذا يضعف تدريجيًا مفهوم المواطنة المجردة التي يفترض أن تقوم على المساواة بين الأفراد، وتوضح **(الخضري)** إن إخفاق نظام المحاصصة في تقديم الخدمات والحكم الفعال إلى جانب ارتباطه بالفساد السياسي هو الذي ساعد على ظهور خطاب بديل يقوم على مفهوم المواطنة بدل الانتماء الطائفي أو القومي؛ وهذا يدل على أن المجتمع العراقي لم يتخل عن فكرة الهوية الوطنية وإنما ظهرت محاولات لإعادة تعريفها على أساس المواطنة بدل المكونات[12].

10_ عدي فالح حسين، النظام السياسي في العراق بعد عام 2003: دراسة جدلية، الشراكة والمعارضة بين المكونات الثلاثة(الشيعة، السنه، المسيح)، (د.م)،2014، ص ص 133_134.

11_ Taif Alkhudary, "From Muhasasa to Mawatana," Nationalism and Ethnic Politics, Vol. 30, No. 1, 2024, pp. 148–150.

12_ Ibid, pp145_163.

و وعليه فإن أزمة الهوية بعد عام 2003م تختلف عن الأزمة في المراحل السابقة ففي ظل الأنظمة السلطوية كان التحدي يتمثل في احتكار الدولة من قبل نخبة أو حزب واحد، بينما اصبح التحدي بعد عام 2003م مرتبطًا بتعدد مراكز القوة السياسية وتوزيعها على أساس مكوناتي.

وفي هذا الصدد يرى الدكتور **(عبدالحسين شعبان)** إن إشكالية الهوية ليست حكرًا على العراق وحده؛ بل تُعدّ من القضايا التي تواجه العديد من الدول متعددة القوميات والثقافات بما فيها الدول الديمقراطية والمتقدمة، فالكثير من المجتمعات الحديثة واجهت تحديات تتعلق بإدارة التنوع وتحقيق التوازن بين الخصوصيات الثقافية ومتطلبات الوحدة الوطنية إلا أن خطورة الأزمة في العراق في عراق مابعد عام 2003م تكمن في تسييس الهويات الفرعية وتحويلها إلى أدوات للصراع السياسي والاجتماعي، الأمر الذي أدى إلى تعقيد عملية بناء الدولة وتعزيز الانقسام المجتمعي[13]. ويعتقد **(شعبان)** إن السبب في اتجاه الافراد نحو الهويات الفرعية هو تفكك الأنظمة الشمولية وما رافقه من شعور لدى الكيانات الفرعية لتحقيق تطلعاتها نحو الأستقلال لتحمي به خصوصيتها ضمن إطار كيانها الخاص بها، لاسيما وانها تعرضت في ظل تلك الانظمة الشمولية لمحاولات الإلغاء والتهميش والصهر بمسميات مختلفه؛ وهذا ما ادى فيما بعد لحدوث فتن وحروب اهلية وتهجير قسري والهدف من ذلك الامر؛ كان الحفاظ على الهوية الكبرى من محاولة اختراقها، أو حماية الهويات الفرعية من الصهر والاخضاع والتمسك بها[14]، إذ تم التعامل مع العراقيين وفق هوياتهم الفرعية الطائفية فهذا سني والاخر شيعي والثالث كردي والرابع مسيحي وهكذا علما بإن هذه التقسيمات بدأت نهايات العهد السابق أدت معه لحدوث شحن وحشد طائفي وعنصري، مؤكدا على أهمية احترام الهويات الفرعية فالمواطن العراقي له انتماء قومي، ديني ، طائفي، إذ ان هذه الهوية الكُلانية العامة والجامعة بدأت (تعوم وتذوب لدرجة بدأنا نتحدث عن هويات فرعية بل حتى هويات **مجهرية)**، ويرى **(شعبان)** بإن هذا الامر مخطط للعالم العربي كله وليس للعراق فقط من تفتيت للدولة الوطنية الآن ومشاريع التقسيم المطروحة على نطاق واسع أو كما يسميها شعبان(سايكس بيكو الثانية)، التي يراد منها تفتيت المفتت وتجيزأ المجزأ وفق خرائط موضوعة منذ عقود من الزمان لتقسيم الوطن العربي الى كيانات في سبعينات وثمانينات القرن الماضي[15].

13_عبدالحسين شعبان، الهوية والمواطنة: البدائل المتلبسة والحداثة المتعثرة، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017، ص27.

14_ المصدر السابق، مصدر سبق ذكره، ص14.

15_د.عبدالحسين شعبان، الهوية الوطنية والتعددية: العراق نموذجا،تم النشر على الموقع الإلكتروني الآتي: https://youtu.be/cVbb4gAW9RU?si=dsClXSEGOCX5EwZ- ، تم النشر في 16/ ابريل/2016، تم الدخول للموقع الإلكتروني في :22/ مارس/2026، 16:59pm.

ومن هذا المنطلق يمكن النظر إلى المحددات الأربعة السابقة بشكل مترابط فقد أسهمت الهندسة الاستعمارية لتأسيس الدولة في إنتاج إطار مؤسساتي أولي، وأسهمت الولاءات الفرعية في تشكيل المجال الاجتماعي والسياسي ثم عززت الأنظمة السلطوية واحتكار النخب للسلطة ضعف المواطنة السياسية، بينما أدت المحاصصة المكوناتية بعد 2003م إلى إدخال بعض الهويات الفرعية بصورة مباشرة في بنية النظام السياسي، وهكذا انتقلت أزمة الهوية من كونها مشكلة تاريخية وإجتماعية إلى كونها مشكلة مؤسساتية متجذرة في طريقة توزيع السلطة وتمثيل المواطنين.

المحور الثاني: المشاريع الفكرية المتعلقة بالهوية السياسية:

سيتم البحث في هذا المحور في الطروحات والمشاريع الفكرية والسياسية في الفكر العراقي المعاصر والهدف منها إعادة قراءة أزمة الهوية وتفكيكها إذ حاول كل مفكر رؤية أو مشروع غايته تقديم مقاربة خاصة لإدارة هذا التنوع وهو ما تبلور بوضوح في طروحات عدد من أبرز المفكرين العراقيين منهم الدكتور(رشيد الخيون) والدكتور (ميثم الجنابي).

اولاً: المقاربة الفلسفية لأزمة الهوية: مشروع فلسفة "الاستعراق "عند (ميثم الجنابي):

يسعى الدكتور (ميثم الجنابي) في مشروعه الفلسفي لفهم الذات العراقية وعلاقتها بالاخر وفق مايعرف ب(الاستعراق) ليصيغ مفهوم الهوية وفق اطار نقدي يركز على الوعي بالتأريخ والوعي والثقافة، ومن هنا يمكن ان نفهم موضوع الهوية لديه عن طريق نقاط عدة:

1_ المرجعية المعرفية والمفهومية للاستعراق:

إن مشروع أو أطروحة الأستعراق التي تحدث عنها الدكتور **(ميثم الجنابي)** والتي تعني بانها: " **فلسفة تستمد مقوماتها من التاريخ الذاتي للأقوام والأمم العراقية، فالعراقية ستقوم بتذليل العرقية والهدف منها رفع جميع المواطنين الى مصاف القومية الثقافية، وذلك لإجل إعادة بناء الدولة والمجتمع استناداً لرؤية فلسفية متكاملة تتضمن مكونات العراق التاريخية_ الثقافية والقومية، وإن هذا التحول ضروري؛ يهدف لتأسيس ديناميكية التطور الإجتماعي وفق معايير الرؤية الواقعية والإصلاح العقلاني، وكل ذلك يؤدي لما يعرف بتأسيس المبادئ العامة للرؤية الثقافية للفكرة الوطنية بصورةٍ عامة والعراقية بصورةٍ خاصة**" [16].

16_ميثم الجنابي، العراق حوار البدائل، ط1، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، 2009، ص ص219_220.

وتتمثل مبادئ الإستعراق عند **(الجنابي)**:

أ_ العراق ليست تجمع أعراق بل يمثل هوية ثقافية_سياسية، ومكوناته تتمثل بـ الرافدينية، والعراقية، والإسلامية، والاخيرة هي الجوهر الثقافي.

ب_ الأستعراق: هو الهوية الثقافية المفترضة للعراق؛ وهي الحد الاقصى للقومية في العراق، وهي فلسفة الحد الادنى الضروري للوحدة الوطنية التي تؤسس للبيت العراقي، وتعمل على تعايش مكوناته جميعها بصورة متساوية ومنسجمة.

ت_ ان فكرة الوحدة الوطنية هي ضمان البقاء ضمن الهوية التاريخية_ الثقافية للعراق، والإحتفاظ بالأصول القومية الذاتية لمكوناته[17].

ويضيف بان بناء الهوية الوطنية هو المهمة الاستراتيجية في البناء الديمقراطي لكل من الدولة والمجتمع المدني والثقافة القائمة على العقل لا العاطفة، فالتاريخ المدني العريق للعراق وتراثه الحضاري يؤكد قدرته على صهر الهويات المتنوعه جميعها ضمن هوية وطنية جامعة شاملة والتي عرفت بالاستعراق، وهي مهمة جدا لتأسيس الهوية العراقية والتي هي مهمة القوى العراقية بتسمياتها المختلفة السياسية، الاجتماعية، والثقافية التي يجب ان تعمل على تقديم البدائل أي تكون لها القدرة على تجاوز التجزئة بمستوياتها المختلفة عن طريق اثبات تلك القوى لإثبات هويتها الوطنية، عن طريق الإتفاق على عقد اجتماعي جديد يعمل على تجاوز ذهنية التجزئة و(الغنيمة) عند أغلبهم [18] .

ويرى الدكتور **(ميثم الجنابي)**، كشفت الصراعات الدموية في عراق ما بعد عام 2003م عن وجود أزمة وعلى مستويات عدة سياسية، إجتماعية، وفكرية، واخلاقية؛ أتصفت بها المرحلة الجديدة بصورة عامة والقوى السياسية بصورة خاصة، وأرجع هذا الخلل في الهوية الوطنية لدى هذه القوى جميعها بعدم امتلاكها إدراك حقيقي بمعايير العقلانية السياسية والواقعية الوطنية وفي النهاية لابد من ان تكون الهوية الوطنية العراقية تضمن ديناميكية وبقاء الهوية التاريخية العراقية، وعليه فإن:

"الفكرة الوطنية من حيث كونها إتفاق وعقد عقلاني يستمد مقوماته وغاياته من إدراك أهمية الماضي والمستقبل، تفترض ألا تكون رهينة القوى السياسية المتصارعة والغيب الكامن في نواياها، على العكس أنها تفترض الارتقاء

17_المصدر السابق، ص ص221_222.

18_ميثم الجنابي، الهوية العراقية ومشروع البديل الوطني (15)، الحوار المتمدن، ع/4059، تم الدخول للموقع الالكتروني الاتي:2013 ميثم الجنابي – الهوية العراقية ومشروع البديل الوطني (15) / 4 / 11 – 11:12ص، تم الدخول للموقع الالكتروني في: 2026/6/1م، 11:22am.

في فكر النخبة المبدعة والقوى السياسية إلى مصاف الحس الوطني وقواعد العقل السياسي الرزين، وتأملات الحدس الأخلاقي المتسامي أي المستوى الذي يحررها من أن تكون رهينة لأي شيء وهو أرتقاء ممكن فقط في حال إدراك وحدة التاريخ الكلي وأهميته العملية بالنسبة لأولويات المصالح "المصيرية" المعاصرة بالنسبة للدولة والمجتمع والقومية"[19].

وفي إطار واجب القوى السياسية والاجتماعية العراقية ودورها في اثبات وطنيتها في الوصول للسلطة بعيدا عن استخدام وسائل التجزئة والحصول على الغنيمة يؤكد الدكتور**(عامر حسن فياض)** إن هذه القوى تعاني من ضعف شرعيتها على المستوى الشرعي (لدى جماهيرها)، والمؤسساتي وذلك لانعدام وجود هوية جامعة اذ لازالت الهويات الفرعية هي التي يتم إستخدامها كأدوات ووسائل للوصول الى السلطة، فالمحاصصة تؤدي لتأكل المواطنة ولابد من وجود دولة تحفظ حقوق المواطنين وحرياتهم مهما تعددت انتماءاتهم، فالتعددية في المجتمعات يكون الهدف منها إقرار حق الوجود أي حق التمايزات الإجتماعية والسياسية في الوجود والتعبير عن مصالحها والدفاع عن نفسها والسماح لها المشاركة في إدارة الشؤون العامة وفي إتخاذ القرارات السياسية داخل المجتمع السياسي، فالتعددية تستلزم وجود نظام قانوني يضمن للمواطنين الحق في التنظيم المستقل والتعبير عن أرائها وسعيها في الوصول للسلطة في ظل وجود تشريعات قانونية_ دستورية[20].

وعليه يعتقد الدكتور **(فالح عبدالجبار)**، ان إطلاق المبادرات على المستويين القانوني والدستوري الهدف منها وضع بنود قانونية في الدستور تشمل نصوص تحمي حرية المعتقد والضمير وتعمل على ردع التجاوزات في ظل هيئة تشريعية_ رقابية كما هو الحال بالنسبة لمنظمات حقوق الإنسان، فضلا عن إطلاق مبادرات تتعلق بالجانب التربوي والتعليمي يتم عن طريقها وضع مناهج دراسية تنمي عند الأجيال المتعلمة من مراحلها الأولى فكرة القبول بالتنوع والعمل على رؤية المشتركات المعرفية والأخلاقية مابين المذاهب والأديان[21]. لذلك فإن الإجماع حول هوية وطنية موحدة يمكن أن يتحدد عن طريق الدستور الذي يحدد الحقوق والواجبات وينظم العلاقة بين السلطة الحاكمة والمواطنين، ويتضمن كذلك امور عدة منها إرتباط المواطن بالوطن والعلم الذي يمثل البلد كونه الراية التي تمثل مكوناته[22]، ومن أهم ما يجب أن يتضمنه الدستور من نصوص تحتوي

19_ميثم الجنابي، نقد الخلل التاريخي للهوية العراقية الحديثة، مقال متوفر على الموقع الألكتروني الآتي: https://www.raialyoum.com /، تم النشر في 2019/11/21م، تم الدخول للموقع الإلكتروني في:2026/3/23، 1:44Pm.

20_عامر حسن فياض، أنسنة السياسة: مقتربات لتخليص السياسة من السذاجة، سلسلة العلمية47، ط1، العلمين للنشر، 2026 ص ص 34_38، ص ص40_41.

21_ فالح عبدالجبار، المشكلة الطائفية في الوطن العربي، مقالة في كتاب: الطائفية والتسامح والعدالة الإنتقالية من الفتنة الى دولة القانون، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، بيروت،2013، ص ص44_45.

22_نجاح حسين مشكور آل عيسى، أزمة الهوية الوطنية وأثرها على النظام السياسي في العراق، س7، ع36، مجلة الآداب والعلوم الثقافية، بيروت، آذار/2025، ص241.

مبادئ يجب متابعة تنفيذها على أرض الواقع منها مبدأ العدالة الإجتماعية بعدها أهم العناصر لبناء هوية وطنية لتحقيق العيش المشترك بين أبناء المجتمع عبر مساواة الأفراد أمام القانون، وتكافؤ الفرص في الوظائف والابتعاد عن تهميش المواطنين لإسباب طائفية، إذ إن الإخلال بتطبيق العدالة الإجتماعية سيقود لإضعاف الهوية الوطنية والمواطنة[23]. وكذلك التأكيد على أهمية التنمية الإجتماعية التي تهدف لتحسين الواقع الإقتصادي والصحي والتعليمي، إذ إن أي سوء إدارة لهذا الواقع سيؤدي الى عدم رضا المواطنين عن الإدارة السياسية بسبب شعورهم بالغبن ومن جهة اخرى ابناء بعض المناطق يشعرون بالتمييز الطائفي ضدهم، ولكن في حال تحققت لهم التنمية سؤدي ذلك الى الرضا عن الحكومة ومعها يتعزز الولاء للهوية الوطنية[24].

2_ الجغرافيا الثقافية وفكرة "العراق المرجعية"

ينطلق (الجنابي) في مشروعه من فكرة مفادها أن الجغرافيا العراقية ليست مجرد حدود سياسية رسمها الاستعمار بل هي جغرافية ثقافية أنتجت أقدم الحضارات الإنسانية ومن هنا يرفض (الجنابي) جعل العراق ملحقاً لأطراف إقليمية ويرى أن الإشكال في الفكر السياسي المعاصر يكمن في تغريب العقل السياسي العراقي وجعله يطلب الهوية من خارج حدوده، إذا فالاستعراق يقوم على جعل العراق الجوهر والمركز في التفكير السياسي، وتحويل الهويات الفرعية إلى "**روافد تغذي مجرى النهر العراقي الكبير بدلاً من أن تكون مستنقعات للانقسام**" [25].

3_ نقد الأيديولوجيات وهدم "الوعي الزائف":

يخصص (الجنابي)، جزءاً كبيراً من مشروعه لنقد وتفكيك ما يصفه بـ"الوعي الزائف" للنخب السياسية العراقية التي حكمت أو تصدرت المشهد بعد تأسيس الدولة الحديثة، ويرى أن أزمة الهوية تفاقمت بسبب صعود أيديولوجيات راديكالية حاولت قسر الواقع العراقي وتفصيله على مقاس شعاراتها الفوقية، فبينما غيبت القومية المتطرفة الخصوصيات الإثنية جاءت الطائفية السياسية المعاصرة لتمزق النسيج المجتمعي، ويرى (الجنابي) أن "الاستعراق "هو الترياق المعرفي القادر على تحرير العقل العراقي من أوهام هذه الأيديولوجيات عن طريق إحياء الوعي بالتاريخ المشترك والمصير الواحد[26].

23_حميد الهاشمي، ميكانيزمات العيش المشترك وأزمة الهوية، في مجموعة مؤلفين، المؤتمر الدولي لمناقشة تداعيات مرور عقد من الزمان على غزو واحتلال العراق للفترة أبريل 2013، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص129.

24_المصدر السابق، ص131.

25 _ ميثم الجنابي، العراق: معضلة البديل والبديل الديمقراطي، دار الشؤون الثقافية العامة،بغداد، 2007 ص 112-115.

26_ ميثم الجنابي، الفكر السياسي العراقي: إشكالية التأسيس والبديل المعاصر، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، 2010،ص 89-93.

4_آليات التمكين لمشروع الاستعراق في الواقع السياسي:

لا يقف الاستعراق عند حدود التنظير بل يطرح (الجنابي) رؤية لبناء الدولة والمجتمع تقوم على "العقلانية الوطنية" ويتطلب هذا المشروع الانتقال من مفهوم "دولة المكونات" أو "المحاصصة " إلى "دولة المواطنة القانونية، اذ يرى (الجنابي) أن شرط نجاح الاستعراق سياسياً يتوقف على تشكيل نخب ثقافية وسياسية تضع المصلحة العراقية العليا كمعيار وحيد للتشريع والممارسة السياسية، والعمل على إحياء الذاكرة الجماعية التي توحد العراقيين حول رموزهم الفكرية والحضارية المشتركة عابرة الطوائف والإثنيات[27].

ثانيا: أزمة الهويه وإشكالية الموروث عند (رشيد الخيون)

تعد ازمة الهوية عند الدكتور(رشيد الخيون) من القضايا المهمه التي ربطها باشكالية الموروث الديني والاجتماعي وتاثيرهما الذي تركوه على الوعي والثقافة العراقية، إذ يقوم بقراءة الافكار والتصورات بشكل نقدي لمعرفة كيف حالت دون وجود هويه وطنية عراقية جامعة، وكيف يمكن توظيف(ذلك الموروث) بشكل يؤدي لتبني هوية وطنية شامله تضم داخلها الهويات الفرعية وتعامل الجميع دون تمييز وسيتم فهم ذلك من خلال نقاط عدة منها:

1_المنهج التاريخي والإعتراف(*) بالتعددية:

يقدم الدكتور (رشيد الخيون) مقاربة تعتمد على التفكيك التاريخي التوثيقي كمدخل لفهم وإصلاح أزمة الهوية المعاصرة في العراق، وينطلق من فرضية تؤكد بأن التنوع الديني والمذهبي، والقومي هو جوهر بنية العراق التاريخية منذ العصور القديمة مروراً بالخلافة العباسية والى الوقت الحاضر، ويرى **(الخيون)** أن أزمة الهوية لم تنتج عن هذا التنوع بذاته؛ وإنما بسبب الجهل بالتاريخ المشترك، أو تعمد كتابته بطرق إقصائية تخدم الأنظمة السياسية المتعاقبة، لذا فإن مشروعه يهدف إلى إعادة قراءة هذا الإرث والاعتراف به كشرط أساس لبناء هوية وطنية جامعة تتصالح مع ماضيها المتعدد[28]. إذا فهو يرى أن الأزمة التي يعانيها العراق اليوم تتضح أساسًا في تراجع الهوية الوطنية أمام تصاعد الهويات الفرعية، وهذا الأمر انعكس

27_ ميثم الجنابي، جدل الهوية والسياسة في الفكر العراقي الحديث، دار الحكمة، لندن، 2016، ص ص 201–205.

(*) يرى **(تشارلز تايلور)** أن "الاعتراف "يشير إلى حل سياسي وأخلاقي يواجه المجتمع البشري نتيجة الاختلافات الموجودة فيه ويتصل بمسائل الهوية والتعددية الثقافية، وهو حاجة إنسانية تهدف إلى معرفة كيفية التعامل مع الآخر"، وهناك من يرى إن الاعتراف سياسة قائمة على قواعد قانونية تهدف إلى ضمان شروط اجتماعية تتعلق بتقدير الذات والآخر والعيش وفق سياسة التعايش السلمي. للمزيد ينظر: انمار محمود مجيد، "نظرية الاعتراف في الفكر السياسي الغربي المعاصر"، رسالة ماجستير غير منشورة، فرع الفكر السياسي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2020، ص. 11.

28_ رشيد الخيون، الأديان والمذاهب بالعراق، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، 2006، ص ص15–18.

سلبًا على مستوى التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي؛ إذ أصبحت الانتماءات الطائفية والقومية في كثير من الأحيان تتقدم على الانتماء الوطني مما أدى إلى تعميق الانقسامات المجتمعية وإضعاف مفهوم المواطنة، ويتضح ذلك في العديد من الممارسات الاجتماعية والسياسية التي تعكس حالة الاستقطاب والانقسام داخل المجتمع العراقي[29]. وفي المقابل يمتلك العراق إرثًا تاريخيًا طويلاً من التعايش بين مكوناته الدينية والقومية المختلفة، فقد شهدت المدن العراقية عبر تاريخها وجودًا متنوعًا للمسلمين والمسيحيين واليهود وغيرهم ضمن نسيج اجتماعي واحد، وكانت العلاقات الاجتماعية والثقافية بينهم تقوم على قدر من التسامح والتفاعل الحضاري، ألا أن التحولات السياسية والصراعات الأيديولوجية، فضلا عن التدخلات الخارجية ساهمت في تصاعد النزعات الطائفية والقومية، ما أدى إلى إضعاف حالة الانسجام المجتمعي التي ميّزت العراق تاريخيًا[30].

2_تفكيك "الإسلام السياسي "وسوسيولوجيا التمذهب:

يركز **(الخيون)** في أبحاثه التاريخية على رصد نشأة وتطور المذاهب الإسلامية والحركات الدينية في العراق، ويبين كيف تحولت هذه المذاهب من فضاءات فقهية وفكرية مرنة ومتعايشة في التاريخ إلى أيديولوجيات سياسية مغلقة مما جعلها في حالة صدام مع الآخر بفعل قوى الإسلام السياسي، يرى (الخيون) أن الهوية الوطنية أُصيبت بالتشظي وذلك يرجع لمحاولات قامت بها الأحزاب الدينية المعاصرة في احتكارها "**الحقيقة التاريخية** " وتوظيف المظلوميات الطائفية كأدوات للحشد السياسي وهو ما أدى إلى إحلال "**الهوية المذهبية الفرعية**" بدلاً من "**المواطنة القانونية**"[31].

3_إنصاف الأقليات وإعادة دمج الهويات المنسية:

أهتم (الخيون)، وبشكل كبير بالأقليات الدينية والإثنية غير المسلمة وأعتبر كل ماحدث ويحدث لها من تهجير وتضييق بمثابة "طعنة" لجوهر الهوية العراقية، ومن تركيزه على المؤثرات الروحية والثقافية لهذه الجماعات يرى **(الخيون)** أن الثقافة الشعبية العراقية (المعاصرة) هي نسيج هجين ومشترك صاغته كل هذه المكونات معاً عبر القرون؛ ولإجل إستعادة الإستقرار السياسي اليوم لابد من صياغة عقد إجتماعي يعترف بهذه المكونات كشريك أصيل في الهوية وليس كأقليات ملحقة[32].

29_ رشيد الخيون، الأديان والمذاهب بالعراق، ط. 2، منشورات الجمل، بغداد، 2007، ص. 12.

30 _ رشيد الخيون، "الهوية الوطنية في العراق وتحديات الهوية الفرعية"، محاضرة أُلقيت قبل خمس سنوات، متوفرة عبر موقع يوتيوب، https://youtu.be/Ouz-XDhVafw?si=XqTwYg2a9I5nizwU تم الدخول: 2026/3/16.

31_ رشيد الخيون، مذاهب فكرية وسياسية في العراق، دار الحكمة،لندن،2002، ص 89-94.

32_ رشيد الخيون، مائة عام من الإسلام السياسي في العراق، مدارك للنشر ،بيروت، 2012 ص 142-147.

4_أثر العلمانية والمدنية الدستورية كحل لأزمة الهوية:

مع إعادة قراءة التاريخ لوضع حل لمشكلة الهوية بالمقابل يقدم (الخيون) رؤية للخروج من مأزق الهويات المتصارعة تتركز في ضرورة تبني "العلمانية/ الدولة المدنية الدستوري خاصة و أن تجارب العراق المعاصر أثبتت أن زج الدين والمذهب في صلب السلطة السياسية يؤدي لإفساد قدسية الدين وتمزيق الدولة في الوقت ذاته، ولذلك فإن الحل الفكري والسياسي يكمن في أن يتم تحييد المؤسسات الدينية عن المجال العام والعمل على ضمان حرية المعتقد وجعل "الدستور المدني" هو المرجع الوحيد لتنظيم شؤون المواطنين، مما ينتج عنه عودة الدين إلى فضائه الروحي والاجتماعي المقدس مقابل عودة الدولة كحاضنة لجميع العراقيين بلا تمييز[33].

مما سبق يتضح ان الطروح الفكري للدكتور (رشيد الخيون) اراد بناء هوية عراقية وطنية عن طريق معرفة الخلل في عدم وجودها مؤكدا على وجود جهل بالتاريخ العراقي خاصة وانه كتب في بعض الاحيان بطريقة تخدم الانظمة السياسية المتعاقبة، فضلا عن ان هذه الانظمة الى الوقت الحاضر تغلب ذهنية الغنيمه على المصلحة الوطنية.

الاستنتاج:

1_ أن أزمة الهوية العراقية هي نتاج تاريخي تراكمي لمجموعة من المحددات التي تداخلت فيما بينها منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، فقد أسهمت عملية بناء الدولة في ظل الانتداب البريطاني في إنشاء مؤسسات سياسية لم تكن قائمة على مشاركة شعبية كاملة، كما أن اعتماد الإدارة على النخب والوجهاء وشيوخ العشائر إلى جانب تصنيف المجتمع وفق هويات إثنية وطائفية ساعد في إدخال الانتماءات الفرعية إلى عملية بناء الدولة.

2_ لقد تطورت الولاءات الفرعية في ظل أنظمة سياسية لم تستطع تأسيس عقد مواطني مستقر يقوم على المساواة والمشاركة، ومع انتقال العراق إلى الحكم الجمهوري ثم السلطوي، أصبح احتكار السلطة وإضعاف المؤسسات السياسية عاملاً إضافيًا في إضعاف العلاقة المباشرة بين المواطن والدولة، وقد أدى ربط الدولة بالنخب الحاكمة والحزب الحاكم إلى جعل الانتماء السياسي في كثير من الأحيان مرتبطًا بموقف الفرد من النظام وليس بمفهوم المواطنة المجرد.

33 _ رشيد الخيون، أثر الأيديولوجيا في تشكيل الهوية العراقية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، 2018، ص 210–215.

3_ وبعد عام 2003م، حدث تحول مؤسساتي مهم تمثل في انتقال العراق إلى نظام سياسي تعددي، إلا أن هذا النظام تبنى عمليًا منطق المحاصصة المكوناتية، وعلى الرغم من أن المحاصصة سعت إلى منع هيمنة مكون واحد وضمان مشاركة المكونات المختلفة، فإنها أسهمت في الوقت نفسه في تحويل الهويات الفرعية إلى هويات سياسية ومؤسساتية، وبالتالي إعادة إنتاج الانقسام داخل مؤسسات الدولة.

4_ وعليه فإن أزمة الهوية العراقية لا يمكن ردها إلى «التنوع» بوصفه سببًا مباشرًا، وإنما إلى الطريقة التي تعاملت بها الدولة والنخب والمؤسسات السياسية مع هذا التنوع، فالمشكلة الأساس تكمن في عدم نجاح الدولة العراقية عبر مراحلها التاريخية المختلفة في تحويل التعدد الاجتماعي إلى مواطنة سياسية متساوية، ولذلك بقيت الهوية العراقية في حالة تنافس مستمر مع الهويات الفرعية لكي تقوى الهوية الوطنية في بعض المراحل وتتراجع أمام الانتماءات الطائفية والقومية والعشائرية في مراحل أخرى.

5_ قام مشروع الدكتور (ميثم الجنابي)، على طرح فلسفي يعرف بـ(فلسفة الاستعراق) والذي يؤكد على وضع هوية وطنية جامعة ترتكز على دراسة الماضي لإجل وضع حلول لازمة الهوية في الوقت الحاضر وفق عدة نقاط اهمها واساسها وجود قوى وطنية سياسية تلتزم بوطنيتها والاهتمام بجميع المكونات العراقية بغض النظر عن الاختلافات الفرعية التي تميزها.

6_ أما الدكتور (رشيد الخيون)، فأكد ان التنوع سمة تاريخية للعراق بل هي جوهر ثقافة العراق التعددية من نواحٍ عده سواء القومية أو الدينية والمذهبية التي تميزه عن غيره والتي يمكن الاستفادة منها بشرط فصل الجانب الديني عن المدني، الاعتراف بالأقليات واعطائها الحق في المشاركة بعدها مكون اصيل من مكونات الدولة وصياغة قانون دستوري مدني علماني يحفظ حقوق الجميع فيه.

الخاتمة:

إن إشكالية الهوية في الفكر السياسي العراقي المعاصر تتجاوز الأبعاد المفاهيمية المجردة، لتتضح كأزمة بنيوية متجذره ارتبطت ببدايات تشكل الدولة العراقية الحديثة، ومع زيادة التنافس البنيوي بين الهويات الفرعية نتيجة للتحولات السياسية والإجتماعية المتلاحقة؛ تباينت الطروحات الفكرية المقارِبة لهذه الأزمة مع اختلاف مقارباتها التحليلية والآليات الإجرائية المقترحة لتفكيكها، وهو تباين يعود تفسيره تبعا لاختلاف المرجعيات الفلسفية والمنطلقات الإيديولوجية للمفكرين والكتاب العراقيين.

وقد كشف البحث عن ركيزة أساسية تتفق عليها الاتجاهات الفكرية على اختلافها فبين مقاربات تؤصل للهوية استناداً إلى الإرث الحضاري والثقافي التراكمي، وأخرى ترتكز على مفاهيم المواطنة والدولة المدنية وإدارة التنوع الإثني والديني، لكنها تؤكد على إن استقرار البنية السياسية للدولة مشروط بإنهاء حالة انقسام الولاءات وضعف الهوية الوطنية لصالح الانتماءات الأولية، وعليه فإن الهوية الوطنية لم تعد مجرد معطى تاريخي أو إرث استاتيكي إنما هي "مشروع صيرورة " سياسي وثقافي متجدد يُصاغ عن طريق مؤسسات الدولة وسياساتها العامة، ويتم ترسيخها عبر أطر قانونية عادلة وثقافة سياسية تؤمن بالتعددية وتكافؤ الفرص.

وعليه لابد من تجذير قيم المواطنة بالنصوص الدستورية وتطبيقها على ارض الواقع وتطبيق مبدأ سيادة القانون، والعدالة التوزيعية، والعمل على الإستفادة من الوعي بالتاريخ الحضاري المشترك بوصفه رأسمالاً رمزياً جامعاً، فبقدر نجاح الدولة في صياغة عقد اجتماعي جديد، يتجاوز الأطر الفرعية الضيقة بقدر ما يتعزز الاستقرار السياسي والتماسك المجتمعي، لتصبح الهوية الوطنية الركيزة الوجودية الأهم في بناء الدولة الحديثة واستدامة شرعيتها المؤسسية.

قائمة المصادر :

أولاً: المصادر باللغة العربية:

1. أنمار مجيد محمود، "نظرية الاعتراف في الفكر السياسي الغربي المعاصر"، رسالة ماجستير غير منشورة، فرع الفكر السياسي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2020.
2. حسين، عدي فالح، النظام السياسي في العراق بعد عام 2003: دراسة جدلية، الشراكة والمعارضة بين المكونات الثلاثة (الشيعة، السنة، المسيح)، 2014.
3. حميد الهاشمي، "ميكانيزمات العيش المشترك وأزمة الهوية"، ضمن مجموعة مؤلفين، المؤتمر الدولي لمناقشة تداعيات مرور عقد من الزمان على غزو واحتلال العراق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
4. د.عبدالحسين شعبان، الهوية الوطنية والتعددية: العراق نموذجا،تم النشر على الموقع الإلكتروني الآتي: https://youtu.be/cVbb4gAW9RU?si=dsClXSEGOCX5EwZ-، تم النشر في 16/ ابريل/2016، تم الدخول للموقع الإلكتروني في :22/ مارس/2026، 16:59pm.
5. رشيد الخيون ، أثر الأيديولوجيا في تشكيل الهوية العراقية، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2018.
6. رشيد الخيون ، الأديان والمذاهب بالعراق، ط2، بغداد: منشورات الجمل، 2007.
7. رشيد الخيون ، مذاهب فكرية وسياسية في العراق، لندن: دار الحكمة، 2002.

8. رشيد الخيون، الأديان والمذاهب بالعراق، بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006.
9. رشيدالخيون، مائة عام من الإسلام السياسي في العراق، بيروت: مدارك للنشر، 2012.
10. عامر حسن فياض، أنسنة السياسة: مقتربات لتخليص السياسة من السذاجة، سلسلة العلمية، 47، ط1، العلمين للنشر، 2026.
11. عبدالحسين شعبان، الهوية والمواطنة: البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017.
12. عضيد دويشه، العراق: تاريخ سياسي من الاستقلال إلى الاحتلال، ترجمة سامر طالب، ط1، بيروت: مركز الرافدين للحوار، 2019.
13. فالح عبدالجبار، "المشكلة الطائفية في الوطن العربي"، ضمن كتاب الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية: من الفتنة إلى دولة القانون، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
14. ميثم الجنابي ، العراق: حوار البدائل، ط1، بغداد: مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، 2009 .الجنابي، ميثم، الفكر السياسي العراقي: إشكالية التأسيس والبديل المعاصر، بيروت: مؤسسة العارف للمطبوعات، 2010.
15. ميثم الجنابي ، جدل الهوية والسياسة في الفكر العراقي الحديث، لندن: دار الحكمة، 2016.
16. ميثم الجنابي، العراق: معضلة البديل والبديل الديمقراطي، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2007
17. ميثم الجنابي، الهوية العراقية ومشروع البديل الوطني (15)، الحوار المتمدن، ع/4059، تم الدخول للموقع الالكتروني الاتي:2013 ميثم الجنابي – الهوية العراقية ومشروع البديل الوطني (15) / 4 / 11 – 11:12ص، تم الدخول للموقع الالكتروني في: 2026/6/1م، 11:22am.
18. ميثم الجنابي، نقد الخلل التاريخي للهوية العراقية الحديثة، مقال متوفر على الموقع الألكتروني الآتي: https://www.raialyoum.com/ ، تم النشر في 2019/11/21م، تم الدخول للموقع الإلكتروني في:2026/3/23، 1:44Pm.

Second: English References:

1. Alkhudary, Taif, "From Muhasasa to Mawatana," Nationalism and Ethnic Politics, Vol. 30, No. 1, 2024.
2. Büyüksaraç, Güldem Baykal, "Unheard Voices: State-Making and Popular Participation in Post-Ottoman Iraq," Ethnic and Racial Studies, Vol. 38, No. 14, 2015.
3.Duygu Dersan Orhan, "Us" and "Them" Dichotomy Within: Iraqi Identity Building During the Saddam Era," Atılım Sosyal Bilimler Dergisi, Vol. 1, 2011.